

اسم المقال: التحديات الأمنية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل المتغيرات الدولية

اسم الكاتب: أ.م.د. عبدالوهاب كريم حميد

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/1371>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/14 09:30 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المنشورة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



التحديات الأمنية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل المتغيرات الدولية^٧

The Security Challenges of The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf in Light of International Changes

*أ.م.د. عبدالوهاب كريم حميد

Assist. Prof. Dr. Abdalwahab Kareem Hamed

الملخص:

هناك زيادة متباينة في حجم ونوع المخاطر والتحديات التي تواجه دول منطقة الخليج العربي، تستدعي الرفع من درجة الاستعداد الأمني والعسكري بين دوله الست، وإعادة الثقة في العلاقات السياسية بين أنظمة الحكم فيها. هدفت الدراسة التعرف على طبيعة التهديدات والتحديات الأمنية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الداخلية والخارجية. وتطرح إشكالية في توصيف طبيعة التحديات الأمنية التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالإضافة إلى أهم الاستراتيجيات التي وضعتها دولة الخليج في مواجهتها وهل كانت كافية لمواجهة تلك التحديات والتهديدات الأمنية؟

الكلمات المفتاحية: مجلس التعاون لدول الخليج العربية - العمالة الوافدة - التطبيع - الامن - الدولة - القائدة.

Abstract:

There is a varying increase in the size and type of risks and challenges facing the countries of the Arab Gulf region, which calls for raising the degree of security and military preparedness among its six countries and restoring confidence in the political relations between their regimes. The study aimed to identify the nature of internal and external security threats and challenges to

^٧ تاريخ الاستلام : 2022/7/ 14 ، تاريخ القبول : 2022 /8/25 ، تاريخ النشر : 2022/9/30 * أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية المشارك – برنامج الدراسات الاستراتيجية للأمن والدفاع الوطني بكلية الآداب / جامعة السلطان قابوس – دكتوراه في الحقوق اكادال- جامعة محمد الخامس المغرب، 2009-2010.

Dr.abdelwahab@squ.edu.om

the Gulf Cooperation Council countries. It is difficult to describe the nature of the security challenges facing the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, in addition to the most important strategies that the Gulf countries have put in place to confront them, and whether they were sufficient to confront those challenges and security threats.

Keywords: Cooperation Council for the Arab States of the Gulf – Immigrant Workers – Normalization – Security – the Leading Country.

المقدمة :

تحيط بمنطقة الشرق الأوسط عموماً ومنطقة الخليج العربي خصوصاً أخطار جسمية وخطيرة تتمثل بالكيان الصهيوني وسياسات الاستيطانية، والوجود الأمريكي وقواعده وتحالفاته العسكرية، والسياسة التوسعية لأيران، والاطماع التركية المتعاظمة في المنطقة، والمطامع الروسية القديمة الجديدة في الشرق الأوسط، كل ذلك تعتبر تحديات امنية تهدد أمن دول الخليج العربي منها ما تعتبر تحديات داخلية و أخرى خارجية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة.

أهمية الدراسة: تبين بأن منطقة الخليج العربي تواجه زيادة في حجم ونوع المخاطر والتهديدات التي تواجه دول منطقة الخليج العربي، تستدعي الرفع من درجة الاستعداد الأمني والعسكري بين دوله الست، وإعادة الثقة في العلاقات السياسية بين أنظمة الحكم فيها.

تهدف الدراسة إلى التعرف على طبيعة التهديدات والتحديات الأمنية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الداخلية والخارجية.

تكمّن إشكالية الدراسة في توصيف طبيعة التهديدات الأمنية التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالإضافة إلى أهم الاستراتيجيات التي وضعتها دولة الخليج في مواجهتها وهل كانت كافية لمواجهة تلك التحديات والتهديدات الأمنية ؟

فرضية الدراسة: تتمثل بـان مجلس التعاون لدول الخليج العربية يواجه تحديات تهدد كيان المجلس ومستقبله وجوده؟

منهجية الدراسة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة أهم التهديدات والتحديات الأمنية المؤثرة على استقرار وأمن دول مجلس التعاون الخليجي، وفهم أهم العوامل المؤثرة في الخيارات الأمنية لدول الخليج العربي.

قسمت الدراسة إلى جزئين وكل جزء وزع على أربع نقاط حيث تناولت الدراسة ما ياتي:

- أولاً: التحديات الأمنية والتهديدات الداخلية المؤثرة على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- ثانياً: التحديات الأمنية والتهديدات الخارجية المؤثرة على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

تمهيد:

يمثل الأمن معضلة بالنسبة للدول باعتباره تهديد حقيقي للدولة وسيادتها واستقرارها، حيث يطرح إشكالات نظرية وواقعية، دفعت الخبراء في التحليل الأمني إلى الانتقال من مستوى الدولة إلى المستوى المجتمعي، الفردي، والإقليمي، وحتى العالمي، حيث تشكل هذه التهديدات تعدد في المصادر والفواعل، ولديها القدرة الهائلة على الانتشار، انطلاقاً من البيئة الأمنية للأقاليم وإلى محيطها الدولي.

وتمثل منطقة الشرق الأوسط عموماً ومنطقة الخليج العربي خصوصاً، أهم الفضاءات الجيو استراتيجية في الأزمات والنزاعات المسلحة الدولية منها وغير الدولية. فقد اثرت احداث المعاصرة الحديثة منذ الحرب الإيرانية العراقية وحرب عاصفة الصحراء (تحرير الكويت) 1991، واحتلال العراق عام 2003، وما سمي (بثورات الربيع العربي) عام 2011، إلى النزاع الروسي - الأوكراني الأخير لسنة 2022. كلها احداث لها تداعيات على أمن دول الخليج العربي.

حيث يعرف الأمن وفق "كنيث والتز" Waltz Kenneth أن :الأمن هو الهدف الأول للدولة والذي يشجعه النظام الدولي الذي يتسم بالفوضوية، لأنه بضمان بقائها-الدول -تبث عن تحقيق أهداف مثل الاستقرار، المصلحة والقوة" (1). أما الامن الإقليمي فهو بالحقيقة تعبير عن سياسة مجموعة من الدول تتتمى إلى اقليم واحد تسعى من خلال وضع تنظيم وتعاون عسكري لدول ذلك الاقليم من منع اية قوة أجنبية او خارجية من التدخل في ذلك الاقليم. فهو نوع من التحالف بين دول اقليم معين لتنظيم الدفاع عن ذلك الاقليم من جانب وحماية الوضع القائم من جانب اخر (2).

(1) - (Waltz Kenneth, **Theory of International Politics**, New York, Mac-Graw-Hill, 1979, P 127).

(2)- عامر محسن سلمان العامري ،"مفاهيم الامن: مقارنة بين الامن القومي والامن الإقليمي والامن الجماعي" ، مجلة السياسية والدولية، العدد 11، 2009، ص 155.

أولاً: التحديات الأمنية والتهديدات الداخلية المؤثرة على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ليس ثمة شك في أن منطقة الخليج العربي تعتبر من أكثر المناطق الجغرافية في العالم حساسية وقابلية للتجزء والصراع فيما بين الدول. ويعود ذلك إلى عدد من العوامل، بعضها جغرافية، حيث تتوسط هذه المنطقة العالم جغرافياً، وتکاد تمثل مفترق الطرق فيها وما الصراع التاريخي بين الدول الغربية للسيطرة على طرق التجارة وبالذات الطرق البحرية والبرية التي توصل إلى الشرق وهو أكبر دليل على أهمية المنطقة جغرافياً. وبعضها تاريخي حضاري، حيث هي مهبط الدين الخالد، الإسلام، وقبلة المسلمين في كل مكان، وتهفو أفئدة جميع المسلمين في العالم لزيارة المقدسات الإسلامية فيها وتأدية الشعائر الإسلامية، والبعض الآخر استراتيجي، حيث هي مركز كثير من الموارد والطاقة الحيوية.

شكل رحيل الجيل المؤسس لمجلس التعاون لدول الخليج العربية تحدياً جديداً لمستقبل هذا المجلس وهل سيحافظ الجيل الحاكم من القادة الشباب هذا ما سوف تقرره السياسات العامة لتلك الأنظمة الشابة.

1: نزاعات الحدود بين دول مجلس التعاون الخليجي وتداعياتها الأمنية.

ارتبط الأمن الإقليمي لبلدان الخليج العربي منذ أواخر القرن الماضي، بالتوازنات الإستراتيجية للقوى العظمى التي تعدّها منطقة حيوية لمصالحها⁽¹⁾، ونظراً لأهمية الإستراتيجية التي يتميز بها من ناحية الموقع الجغرافي الذي يضم عدداً من الممرات الحيوية للتجارة العالمية، وكذلك الأهمية النفطية لتلك الدول، إذ أعلنت الحكومة البريطانية عزمها على الانسحاب من الخليج العربي عام 1968م، إلا أن هذا الانسحاب خلق أزمة الحدود بين الدول المنظمة، سنركز على البعض منها:

أ- ازمة الحدود بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

سبب هذه الأزمة هو حقل "شيبة" النفطي في منطقة خور العدين، وتفاقم التوتر عام 2010 بين السعودية والإمارات بسبب تعاون قطري إماراتي في نقل الغاز القطري عبر الأراضي السعودية، ففي مارس تم اعتقال جنود حرس الحدود من الطرفين في المنطقة المتنازع عليها⁽²⁾. لذا فإن ازمة الحدود يجب أن يتم وضع إطار قانوني منصف للطرفين لتلافي أي تضاد مستقبلي حولها.

(1)- يوسف خليفة اليوسف، "دول مجلس التعاون الخليجي ومثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، كانون الثاني/يناير 2011، العدد 383، ص 19.

(2) - الحلفاء الأعداء.. تاريخ الخلافات السعودية الإماراتية الذي لا نعرفه" منشور بتاريخ 21/6/2017 على

ب - أزمة الحدود بين سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة.

بعد حل النزاع الثلاثي القائم حول منطقة البريمي بين اطرافه سلطنة عمان ودولة الامارات والمملكة العربية السعودية، ففي عام 1977 أعلنت سلطنة عمان عن وجود نزاع حدودي مع امارة راس الخيمة القريبة من شبه جزية مسند العماني وتدخلت العربية السعودية والكويت وتم التوصل للاتفاق عام 1996 بترسيم جزء من منطقة النزاع بحدود 330 كم من حدودهما المشتركة وفي عام عام 2008 تم الاتفاق على ترسيم الحدود المتبقية بطول 272 كم. وفي الأول من شهر مايو عام 1999 وقعت في مسقط اتفاقية لتحديد وترسيم الحدود في القطاع الحدودي المشترك بين كل من السلطنة ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، ووقعها المغفور لهما السلطان قابوس والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات "رحمهما الله"⁽¹⁾. ووفق المفهوم العماني لا توجد قضية حدود بين السلطنة ودولة الإمارات، وما تبقى في هذا الموضوع يدخل في إطار النواحي الفنية مع كل إمارة على حدة، وذلك في ضوء الوثائق والثوابت المتعارف عليها.

مع وجود أزمات حول الحدود بين المملكة العربية السعودية والكويت وكذلك بين دولة قطر والمملكة العربية السعودية، وأزمة الحدود بين قطر والامارات والبحرين والتي لن تحل اذا لم يتم وضع اطار قانوني بين الأطراف في اجتماعات مجلس التعاون الخليجي بصورة جماعية او باتفاق ثنائي بين الأطراف.

ج - أزمة الحدود بين قطر والبحرين.

تم احالة النزاع الذي كان قائما بين قطر والبحرين حول بعض الجزر البحرية الى محكمة العدل الدولية، حيث حددت محكمة العدل الدولية تاريخ 28 سبتمبر (أيلول) 1992 لتقديم قطر وثائقها إلى المحكمة، كما حددت اليوم التالي 29 سبتمبر (أيلول) 1992 موعدا لتقديم البحرين وثائقها.

وكان شكلا من اشكال الأدراك لدى الطرفين باستحالة تحقيق هدف كل منها بالوسائل العسكرية.. وقد شكلت تسوية النزاع بين قطر والبحرين نموذجاً لتسوية النزاعات في المنطقة، بالرغم من وجود خيارات أخرى لتسوية النزاعات الحدودية كما جرى بين السعودية وقطر اللتين توصلتا إلى حل سياسي من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين⁽²⁾.

الرابط : <https://www.noonpost.com/content/18540>

(1) - مجدي العفيفي، "ترسيم الحدود.. إنجاز عظيم للسلطان قابوس"، 2020 نشر على الرابط : www.omandaily.om

(2) - يوسف سليمان علوش، مشكلات الحدود في منطقة الخليج والجزيرة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة – مقدمة الى كلية العلوم السياسية / جامعة دمشق / دمشق 2009، ص 44.

2: سباق التسلح والتوازن العسكري وأثره على أمن دول الخليج العربي.

هناك دوافع عسكرية تدعو دول مجلس التعاون الخليجي إلى تطوير وتدعم منظومتها الأمنية في مواجهة تلك التحديات، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي ربما يأتي الوجود الأمريكي في المنطقة - كسبب أولي رغم الانسحاب من العراق 2011 وأفغانستان 2021، وكذلك تدهور العلاقات الأمريكية - الإيرانية، وتداعياتها المستقبلية على المنطقة، بالإضافة إلى التطلعات الهندية والصينية وبروزهما كقوتين عالميتين وقد يؤدي إلى تصادهما من منظور مصالحهما المتعارضة كاحتمال مستقبلي⁽¹⁾.

وفي جانب الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي يلاحظ إن مجمل ما أنفقته دول مجلس التعاون على التسلح منذ عام 2012 بلغ 130 مليار دولار، وهي أرقام تؤكد إن دول الخليج أكثر دول العالم إنفاقاً على التسلح كنسبة من دخلها القومي⁽²⁾.

حيث بلغ الإنفاق العسكري السعودي 67.6 مليار دولار، في عام 2018، وهو ثالث أكبر إنفاق عسكري على مستوى العالم وأكبر إنفاق عسكري في منطقة الخليج بفارق كبير عن الدول التالية في الترتيب في السنة المذكورة⁽³⁾، تليها الإمارات العربية المتحدة حيث حين بلغ إنفاقها 22.8 مليار على التسلح، ويمكن تتبع باقي الإنفاق العسكري لدول الخليج عبر معهد ستوكهولم هذه الأرقام لتقدير إجمالي الإنفاق العسكري لديها، ربما يكون هذا الإنفاق غير مبرر وكان بالإمكان إنفاقه على الاقتصاد والتنمية لدول الخليج عموماً.

3: العمالة الأجنبية الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي.

يأتي تأثيرها من خلال خطر زعزعة التركيبة السكانية، بالإضافة إلى الاتجار بالبشر والتسلل والخطر الثقافي على بنية التقاليد والأعراف المجتمعية، والتي تتسبب بمشاكل اجتماعية كتهريب المخدرات والسلاح وغسل الأموال والجرائم الإلكترونية، والتي تساهم في دعم الإرهاب والمنظمات الإرهابية، وأثرها الخطير على أمن دول الخليج العربي. وأكثر العمالة الآسيوية في المنطقة هي العمالة الهندية والباكستانية.

(1) - سعود بن محمد آل غزي، "شراكات الدفاع: مجالات التحالف الاتحادي في ظل هيكل عسكري مشترك"، مجلة السياسة الدولية- العدد 196 نيسان/أبريل 2014 ، المجلد 49، ص 24.

(2) - عبدالله الشايжи ،"اتحاد دول الخليج العربي آفاق المستقبل" ، مجلة السياسة الدولية- العدد 196 نيسان/أبريل 2014، المجلد 49، ص 31

(3) - دراسة نشرت على موقع جريدة القبس في عددها الصادر بتاريخ 18 حزيران- يونيو 2019 على الرابط: <https://www.alqabas.com/article/681455>

و بعد تجربة الهند وباكستان النووية عام 1998 ، أبدت دول المجلس قلقها من وجود أسلحة نووية لدى الدولتين المتخاذلتين ، فقامت وزارة الخارجية الهندية بزيارة الدوحة ، وأعلنت أن السلاح النووي الهندي لن يكون مهدداً لأمن دول المجلس ، ولن تبادر الهند باستخدامه تجاه أي طرف⁽¹⁾ . فعلاً سبب المثال لو أخذنا نسبة العمالة الوافدة الهندية في دول مجلس التعاون الخليجي المست لسنة 2016 لوجدنا اعداهم وفق

الجدول الآتي:

نسبة العمالة الهندية في دول الخليج العربية

الدولة	ت	إجمالي العدد
البحرين	.1	316175
الكويت	.2	923260
عمان	.3	796001
قطر	.4	600000
السعودية	.5	3053567
الإمارات	.6	2803751
المجموع		7.892.754

المصدر: قبلان وآخرون، العرب والهند تحولات العلاقة مع قوة ناشئة ومستقبلها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر ، 2020.

4: التنافسية والدولة القائد في العلاقات الخليجية – الخليجية.

رغم البداية الناجحة لمجلس التعاون الخليجي منذ عام 1981 ، وما واجهه من تحديات كبيرة على المستوى الداخلي كنزاعات الحدود والتنافسية للريادة وقيادة المجلس بوجود الدولة القائدة التي تريد العربية

(1) - عبدالله العديلي، وآخرون، "مجلس التعاون لدول الخليج العربي والهند . الأمن القومي والعمق الاستراتيجي" ، مركز الحضارة العربية، مصر - القاهرة، 2015.

السعودية لعب الدور فيه باعتبارها الدولة الأكبر والقوى اقتصادياً، إلا أن ذلك جوبه برفض داخل المجلس من قبل أغلب دول المجلس في البداية وفضل قادة المجلس القيادة الجماعية، تمثل الدولة القائد باعتبارها الراعية للمجلس والتي تمتلك مقومات القيادة من حيث الإمكانيات المادية والكثافة السكانية والمساحة الجغرافية وثرواتها، وعلاقاتها الدولية وتشابك مصالحها وأهدافها، وووجدت المملكة العربية السعودية أنها تمتلك تلك المعايير للدولة القائد، ومع رحيل أغلب الجيل المؤسس من قادة دول مجلس التعاون الخليجي، بدأت مرحلة جيل الشباب من القادة والذين تسارعوا الخطى باتجاه الانفتاح على العلاقات الدولية دون الانطلاق من العلاقات الداخلية عبر مؤسسات الدولة والمواطنين، فبرغت حالة التسرع في إتخاذ القرارات وشهدت مرحلة ما سمي (ثورات الربيع العربي) التي عممت الوطن العربي في 17 كانون الأول / ديسمبر 2011، حالة التدخل في شؤون الدول الإقليمية، كحالة تدخل الإمارات العربية وقطر في الشأن الليبي بعد سقوط النظام القذافي، كذلك التدخل السعودي - الإماراتي في اليمن ضد الحوثيين، وهكذا استمر التدخل في سوريا ومصر وتونس ربما يكون لديها الطموح للبروز كقوى إقليمية واحدة، كونها تمثل بثقلها المالي مركزاً للاستقطاب تحولات دولية متغيرة في المنطقة .
الا انه في نهاية المطاف حصل التصادم بينهما بسبب حالة تعارض المصالح وادت الازمة القطرية - الخليجية الى زعزعة الامن الخليجي خصوصاً والأمن القومي العربي عموماً حيث اتاحت لدول الجوار الإقليمي (تركيا-إيران - إسرائيل") من التدخل⁽¹⁾.

وقد شكلت القمة الخليجية (41) التي سميت (قمة العلا) التي عقدت في المملكة العربية السعودية بتاريخ 1 يناير / كانون الثاني عام 2021 ، انفراجاً في الأزمة الخليجية بعد ان تصافح كل من ولـي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان والأمير تميم بن حمد أمـير دولة قطر وصدر بيان الختامي للقمة المسمى (اتفاق التضامن)⁽²⁾، لينهي فترة حرجـة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

(1)- عبدالوهاب كريم حميد، "مجلس التعاون الخليجي تعاون ام صراع على الزعامة، وتأثير الأزمة القطرية - الخليجية على الامن القومي العربي" ، مؤتمر مركز الدراسات الاستراتيجية- جامعة كربلاء للفترة 14-15 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(2) - قمة العلا لرئـب الصـدـع الـخـلـيجـيـ، نـشـرت الـاخـبار عـلـى مـوقـع الـجـزـيرـة عـلـى الـرـابـطـ: <https://www.aljazeera.net/gallery/2021/1/5/>

ثانياً: التحديات الأمنية والتهديدات الخارجية المؤثرة على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ان صغر حجم الدول العربية في الخليج، وقلة عدد سكانها يجعلان الأمن الجماعي الخليجي والعربي خيارها الاستراتيجي الأفضل، وضرورة الحد من الافراط في الاعتماد على الخارج في تحقيق أمن واستقرار الخليج في مواجهة السياسات العدوانية المحتملة للقوى الإقليمية فيه، على الرغم ما تقدمه الاتفاقيات الداعية مع الدول الكبرى من أغراء⁽¹⁾.

وتتمثل التحديات بالتدخلات الإيرانية في دول الخليج، والوجود الإيراني في لبنان والعراق ولبنان واليمن وسوريا، ودعمها للأقليات من مواطنين دول الخليج ومن يلتقطون مع الجمهورية الإيرانية في التوجه، والدور التركي وتطلعها للعودة إلى محيطها الإسلامي لا سيما أثر عقبات انضمامها للاتحاد الأوروبي. كذلك التوسع الاستيطاني الصهيوني وعمليات التطبيع مع بعض الدول العربية ومنها الدولة الخليجية (الامارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين)⁽²⁾.

لذا سنتناولها وفق مايلي:

1: التدخلات الإيرانية وملفها النووي ومخاطرها على أمن دول الخليج العربية.

بروز الدور الإيراني كمهدد للأمن الخليجي من خلال فرض نفوذها ومحاولة السيطرة والتحكم في المنطقة العربية عموماً والخليجية خصوصاً، والمساهمة في التدريب العسكري لبعض المليشيات ودعمها بالمال والسلاح سواء في العراق أو لبنان وسوريا واليمن، وارسال خلايا التجسس والتحريض المذهبية بين مواطني المجتمع العربي، ويبقى الملف النووي الإيراني العسكري معضلة الأمن المهددة لدول الخليج العربي بما يحمله من تداعيات خطيرة على مستقبل المنطقة نفسها وبقائها ، مع احتمال تسرب اشعاعي غير مقصود أو بسبب احتمال توجيه ضربة أمريكية أو إسرائيلية له.

تصرُّ التُّخُبُ الحاكمة الإيرانية المتعاقبة على توظيفِ مقصودٍ ومركزٍ لمتغيري التاريخ والجغرافيا في الخطاب السياسي، كما يعمدُ الحُكَّامُ الإِيرَانِيُّونَ إِلَى استحضارِ أحدَاتِ الْحَرَبِ الْعَرَقِيَّةِ - الإِيرَانِيَّةِ بِشَكَلٍ ممنهجٍ حتَّى تظلُّ عالقةً بِالْأَذَهَانِ⁽³⁾، وتهنَّدُ لوعيِّ قوميٍّ يُبَرِّرُ لِلْحُكُومَةِ تدخلاتها المستمرة والمتركرة في شؤون دولِ الجوار، بذريةٍ استباقيَّةٍ الهجومِ وتدميرِ الخطرِ من مصدره، ويبَرِّرُ في الآن ذاتَه الميزانية

(1) - ظافر محمد العجمي، "أمن الخليج العربي ... تطوره وشكلياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، أطروحة دكتوراه، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت اذار / مارس 2006، ص 617.

(2) - سعود بن محمد آل غزي "شراكات الدفاع: مجالات التحالف الاتحادي في ظل هيكلا عسكري مشترك"، مصدر سابق، ص 24.

(3) - عبد الله فهد النفيسي، إيران والخليج، ديلكتيك الدمج والنبذ، الكويت: دار قرطاس للنشر، 1999م، ص 12.

الضخمة التي أصبحت عبئاً على مقدرات الدولة من خلال دعمها للجماعات والمليشيات والحكومات الحليفية. كما ان استمرار إحتلال الجزر الإماراتية الحالة الوحيدة التي كشفت النزعة التوسعية الإيرانية وخطرها العسكري الجسيم على المنطقة، فهي لا تزال تُردد مقوله أن مملكة البحرين جزء من الدولة الإيرانية، وهو ما يعتبر تهديد حقيقي للاطماع الإيرانية في دول الخليج العربي⁽¹⁾.

2: التطبيع مع الكيان الصهيوني وإثره على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

إن فكرة تطبيع العلاقات العربية مع الإحتلال الصهيوني الغاصب للأرض فلسطين العربية ليست فكرة حديثة أو سلوكاً عربياً، لكن ما يميز هذه الفترة السياسية هو أن بعض الدول العربية والخليجية بالأخص تتتسابق للإهتمام خلف ظهر الإحتلال الصهيوني للحفاظ على مصالحها السياسية والإقتصادية.

اذ لا بد من الكشف عن المخططات الصهيونية لتفتيت الوطن العربي وزعزعة امنه واستقراره، وتهدف هذه الخطط التي تفتكت بوحدة الأمة العربية إلى تقسيم الدول العربية والخليجية على أساس الأعرق والطوائف الدينية، وذلك من خلال تقديم الإحتلال الدعم المعنوي والمادي للطوائف والأقليات الدينية وتشجيعها على الإنفصال ومحاربة الدول والحكومات الشرعية ومطالبتها بالإستقلال والحكم الذاتي. ومن أمثلة الأقليات التي نجح الصهاينة في شحنها بأفكار الإستقلال والإنفصال وتقديم المعونات المادية والعسكرية: الأكراد في العراق، والموارنة في لبنان، والجنوبين في السودان⁽²⁾، وحدى هذه المخططات التي تستهدف أمن الخليج هو دائرة شبه الجزيرة العربية وتمثل السعودية الدولة القائدة فيها للاستهداف وخاصة في المنطقة الشرقية .

استطاع الكيان الصهيوني من التطبيع ومد علاقات دبلوماسية واقتصادي بدأ من مصر باتفاقية كامب ديفيد 1978 مروراً بالأردن والمغرب وتونس وموريتانيا، وقد أوقف بعض هذه الدول علاقاتها اثر الانفاضة الفلسطينية ضد الكيان الصهيوني والقمع التي مارسته القوات الصهيونية ضد أبناء الشعب الفلسطيني.

⁽¹⁾ - بن بختي عبد الحكيم ، "الترتيبات الأمنية ومواجهة الخطر الإيراني في منطقة الخليج العربي" ، على رابط المعهد الدولي للدراسات الإيرانية بتاريخ 27 أيلول / سبتمبر 2020 : <https://rasanah-iiis.org?p=22227>

⁽²⁾ - أحمد سعيد نوفل ، "دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي" مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات. الطبعة الأولى بيروت 2007، ص 9.

ثم اتجه الكيان الصهيوني إلى دول الخليج حيث استطاع التطبيع مع الإمارات حيث أعلنت الإمارات العربية المتحدة في 13 آب/أغسطس 2020 التطبيع الكامل لعلاقاتها الدبلوماسية لتصبح بذلك ثالث دولة عربية بعد مصر والأردن توقيع اتفاقية سلام مع الاحتلال الصهيوني. ثم تلتها البحرين حيث أعلنت سلطات البحرين والإحتلال الصهيوني في 11 أيلول/سبتمبر 2020 عن اتفاق للسلام، لتصبح بذلك الدولة العربية التي نادت بالسلام مع الاحتلال بعد مصر والأردن والإمارات. أما بالنسبة لسلطنة عُمان فقد تم افتتاح مكتب للتمثيل التجاري بينهما لدعم التعاون في الميادين الفنية والإقتصادية عام 1996 بعد زيارة إسحاق رابين عام 1994 لمسقط ، كما زار شيمون بريز عمان على رأس وفد كبير عام 1996. ولكن بعد عدة سنوات (أي في عام 2000)، تم تجميد العلاقات وإنهاء أي ارتباط بالإحتلال على كافة الأصعدة، إلى حين اجتماع الراحل السلطان قابوس مع رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو في تشرين الأول/أكتوبر عام 2018، خلال زيارة نادرة للسلطنة⁽¹⁾. تزامنت مع زيارة محمود عباس كان الغرض منها إيجاد تسوية لقضية الفلسطينية.

اما بالنسبة لقطر فقامت بتطبيع علاقتها مع الإحتلال، واحتفظت بعلاقتها المعهودة والمتميزة معها، وقد بادر وزير خارجية قطر بالإعلان في تشرين الأول/أكتوبر 1995 عن أن بلاده تؤيد إلغاء المقاطعة الإقتصادية المباشرة مع الإحتلال حتى إن لم يتحقق السلام الشامل، وفي عام 1996 قام شيمون بريز بزيارة قطر على رأس وفد كبير ببناء على دعوة رسمية من أمير قطر⁽²⁾.

يتبيّن من ذلك إن اتفاقيات السلام والتطبيع التي وقعت بين الإحتلال والبلدان العربية لتطبيع العلاقات فيما بينها، غالب عليها طابع الإملاءات، وبضغط الإدارة الأمريكية المتعاقبة. وبعض الآخر وفقاً لمصالح تلك الدول المطبعة، تحسباً لاي اعتداء قد تتعرض له او يحاك ضدها.

3: تعاظم الدور التركي وأثره على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

شهدت السنوات الست الماضية مساراً تصاعدياً للحضور التركي في الخليج. ووصل التبادل التجاري بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي مستويات لم يشهدها في أي وقت مضى. بل إن إحدى دول المجلس تقدمت على ألمانيا، كأكبر مستقبل لل الصادرات التركية في العالم، وفي ذلك تحول تاريخي بالكثير من

(¹) - دراسة نشرت على موقع CNN العربية الرابط: <https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2018/10/26/israeli-pm-omani-sultan-meet-officially-first-time-1996>

(²) - أحمد سعيد نوفل، المرجع السابق، ص 11

المعايير، بعد سنوات من حرب الخليج الثانية، نجح الأتراك في تأسيس ما يمكن اعتباره بداية مسعى للنهوض بدور سياسي وأمني في الخليج العربي، انطلاقاً من الروابط الثنائية المباشرة، التي تعاظمت في السنوات الست الماضية⁽¹⁾.

كما إن مجلس التعاون الخليجي وقفت مع الشعب والحكومة التركية ورفضهم لانقلاب الفاشل في تركيافي تموز / يوليو 2016⁽²⁾. الا ان الازمة القطرية- الخليجية أحدثت شرخاً في هذه العلاقات حيث وقفت تركيا الى جانب قطر ضد التحالف المضاد لقطر (المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وجمهورية مصر العربية) . ربما يعاد ترتيب العلاقات التركية الخليجية إلى نوع من التكيف عبر المتغيرات في القضية الفلسطينية.

4: الوجود الأجنبي وتحالفاته العسكرية واثرها على أمن دول الخليج العربي.

يأتي الوجود الأمريكي في المنطقة من أهم عوامل المؤثرة على أمن الخليج العربي ومن خلال الاتفاقيات الثنائية أو التحالفات العسكرية كما حصل ابان احتلال العراق للكويت وتشكيل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للاخراج القوات العراقية من الكويت عام 1991، كما ظهرت قضايا الإرهاب والتطرف التي لا يمكن فصلها عن احتلال العراق أو الملف النووي الإيراني أو السياسة الأمريكية⁽³⁾، وبعد احتلال العراق عام 2003 دخل الاتحاد الأوروبي كشريك داعم للسياسة الأمريكية في هذه التحالفات في منطقة الشرق الأوسط وادي إلى فتح العديد من الملفات العسكرية والسياسية والأمنية والثقافية⁽⁴⁾. بالإضافة إلى منظومته العسكرية في قوات حلف "الناتو" وقد تشكلت العديد من التحالفات منها:

- التحالف الدولي لأمن وحماية الملاحة البحرية وضمان سلامة الممرات البحرية، هو تحالف دولي نشأ في تشرين الثاني/نوفمبر 2019م، ويقع مقره في البحرين، بعد تهديد ايران بغلق مضيق هرمز واستهداف البوارج الأجنبية.

⁽¹⁾ - عبد الجليل زيد المرهون ،"مستقبل الدور التركي في الخليج " ، مركز الجزيرة للدراسات، نشر على الرابط <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2008/2011721132228859141.html>

⁽²⁾ - محمد زاهد جول،"تركيا والبحرين وأمن الخليج" ،نشر على ارابط:
<https://al-sharq.com/opinion/16/02/2017C>

⁽³⁾ - ياسين سويد، " الوجود العسكري الأجنبي في الخليج - واقع وخيارات" ، ط2، دار المعارف، بيروت، 2015م، ص 27.

⁽⁴⁾ - مريم سلطان لوتاه، " امن الخليج التحديات الراهنة والسيناريوهات المستقبلية" ، دراسات استراتيجية- مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،أبو ظبي 2013، ص 36.

- الشراكة الإستراتيجية بين حلف الناتو ودول الخليج العربي (مبادرة إسطنبول).

- التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب⁽¹⁾.

- تحالف دعم الشرعية في اليمن الذي قادته المملكة العربية السعودية، حيث تأسس التحالف في مارس 2015م، بسبب التواجد الإيراني المُقلق⁽²⁾، الداعم للحوثيين ضد حكومة اليمن بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي.

- اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون الخليجي في الدورة الحادية والعشرين للمجلس الأعلى (المنامة ، كانون الأول/ديسمبر 2000م).

- قيادة قوات درع الجزيرة المشتركة لتكون القيادة البرية الموحدة التابعة لقيادة العسكرية الموحدة لمجلس التعاون ، وأن تكون بمسمي "قيادة قوات درع الجزيرة" حيث جرى إعادة هيكلتها في الدورة الرابعة والثلاثين للمجلس الأعلى (الكويت ، كانون الأول/ ديسمبر 2013م)⁽³⁾.

وربما نشهد مستقبلا تحالفات أخرى بين دول متعارضة كما حدث في الأزمة القطرية الخليجية حيث اجتمع تحالف تركي - إيراني - قطري مقابل تحالف سعودي - إماراتي - بحريني - مصرى.

رغم الكم الهائل من هذه التحالفات إلا أن أمن الدولة وربما نظام الحكم قد يتعرض لاي خطر يهدده عندما تتعارض مصالح الدولة المتحالفه مع أي دولة داخل التحالف كما حصل في فتور العلاقات الأمريكية السعودية بعد وصول الرئيس جو بايدن على عكس فترة الرئيس ترامب. وقد تحسن العلاقة في أي وقت بسبب وجود مصالح مشتركة تربط الإدارة الأمريكية ونظام الحكم في المملكة العربية السعودية.

وعلى الرغم من هذه الاستراتيجيات إلا أنها تعتبر غير كافية في ظل تناقض العلاقات وعدم العمل كتحالف واحد وإنما تكون تلك الاستراتيجيات ثنائية بين الدول العظمى ودول الخليج على انفراد مما يضعف عمل المجلس.

⁽¹⁾ - محمد بن سعيد المغيدى، « التحالف العسكري لمحاربة الإرهاب انطلاقاً فريدة بإستراتيجية جديدة»، التحالف، الرياض: ، العدد 2، شهر شباط/فبراير 2020، ص 5.

⁽²⁾ - ماجد المذجги ، أسيل سيد أحمد ، فارع المسلمي ، « أدوار الفاعلين الإقليميين في اليمن وفرص صناعة السلام»، ورقة سياسات، صنعاء: مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، عدد 1، حزيران/ يونيو 2015، ص 2

⁽³⁾ - العمل العسكري المشترك، موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية نشر على الرابط: <https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/Pages/main.aspx>

لذا فمن الأنساب على دول مجلس التعاون الخليجي الاعتماد على مقوماتها وامكانياتها المادية والبشرية في تعزيز منظومتها السياسية والعسكرية والأمنية.

ووضع استراتيجية شاملة تهدف لتعزيز العلاقات بين دول المجلس والتاكيد على ان مصدرها مرتبط بقوتها ووحدتها.

الخاتمة:

إن أهم معضلة للأمن في مجلس التعاون لدول الخليج العربي هو تدمير واحتلال العراق الذي يمثل أهم القوى الرئيسية في منطقة الخليج العربي، بالإضافة إلى حرب اليمن ، وان التكامل الأمني في الخليج لا يأتي إلا عبر اندماج العراق واليمن بعد تحسن وضعهما السياسي والأمني في المنظومة الخليجية الذي يؤدي إلى إضافة قوة بشرية ومادية تضاف إلى رصيد دول مجلس التعاون الخليجي.

نعم يواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحديات خطيرة ، وقد تشكل تهديد خطير على مستقبل وجودة اذا لم تتوحد استراتيجية مواجهة تلك التحديات من قبل دول المجلس وتوضع كافة الإمكانيات البشرية والمادية في سبيل الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي .

لذا فالأمن الخليجي لا يتحقق إلا عبر إعادة الثقة للمنظومة الخليجية وتدعم مجلس التعاون الخليجي وتقرير العراق واليمن ليكون قوة إقليمية فاعلة على المستوى الدولي بما يتضمنه من مقومات بشرية ومادية.

الاستنتاجات:

- أمن أي دولة خليجية لا يمكن ان يكون بمعزز عن أمن دول الخليج مجموعة، فاي تهديد لدولة ما هو تهديد لباقي دول الخليج العربي.
- العمل على وحدة الصف الخليجي وعدم الانحرار نحو ربط اتفاقيات ثنائية تضر بمصالح دول الخليج الأخرى.
- أزمة الحدود بين دول الخليج لن تحل اذا لم يتم وضع اطار قانوني بين الأطراف في اجتماعات مجلس التعاون الخليجي بصورة جماعية او باتفاق ثنائي بين الأطراف.
- الانفاق غير مبرر للتسلح سيكون له تأثير سلبي على الاقتصاد والتنمية لدول الخليج عموماً.
- ما زال الكيان الصهيوني يشكل تهديداً لوحدة الصف لدول الخليج العربي والمنطقة العربية على حد سواء بسبب اطماعه التوسعية.

- تمثل ايران تهديدا اخر لا يقل خطورة عن الكيان الصهيوني بسبب توسيع نفوذها في المنطقة وتدخلاتها في شؤون الدول (كالعراق ولبنان وسوريا والبحرين واليمن،....).

الوصيات:

- وحدة الصف بين اطراف البيت الخليجي الضمانة الأساسية للأمن دول مجلس التعاون الخليج العربي.
- على دول مجلس التعاون الخليجي الاعتماد على مقوماتها وامكانياتها المادية والبشرية في تعزيز منظمتها السياسية والعسكرية والأمنية.
- إعادة الثقة والانسجام بين دول مجلس التعاون الخليجي ووضع استراتيجية شاملة تهدف لتعزيز العلاقات بين دول المجلس والتأكيد على ان مصيرها مرتبط بقوتها ووحدتها.
- عودة العراق القوي يعزز من أمن دول الخليج العربي والمنطقة ضد الاطماع من الدول المحيطة (الكيان الصهيوني وايران وتركيا).
- الأمن الخليجي جزء لا يتجزأ لذا ضرورة الحفاظ على قوة ومتانة مجلس التعاون الخليجي وتقوية حلقاته الهيكلية.